الملخصات

ملخص للرسالة المعنونة

دور المحكمة الدستورية العليا فى تحقيق التوازن

بين الحرية الشخصية ومقتضيات المصلحة العامة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الامى مخرج الناس من الظلمات إلى النور سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى من اتبعه بإحسان إلى يوم الدين .

إذا كانت الحرية الشخصية تعد أثمن ما في الوجود فهي أثمن الحقوق وهى حق طبيعي ممنوع الاقتراب منه أو المساس به ، فإن على الجانب الأخر توجد المصلحة العامة بما تمثله من حق للمجتمع تمثل سياجا يحمى الإفراد في مجموعهم .

وعلى ما سبق فإن هناك فكرتين أساسيتين هما الحرية الشخصية للإفراد بجانب المصلحة العامة التى تعد حائط الصد تجاه حقوق وحريات الإفراد عامة .

وإذا كانت السلطة السياسية كما إن القوانين قد تصدر للحد من أحداهما وتغليب أحداهما على الاخرى ، فإن التساؤل في هذا الصدد يدور حول الدور الذي تقوم به المحكمة الدستورية العليا إزاء هذين الحقين ، بمعنى أخر كيف تتحقق المحكمة الدستورية العليا التفاهم بين هذين الحقين ؟ لاسيما وان الحماية الدستورية للحقوق والحريات الشخصية تعد الان من أهم القضايا المطروحة على المستويين الداخلي والخارجي وأن من يتأمل بنظرة شاملة من بداية وجود الإنسان على الأرض يتبين له أن الإنسان هو الكائن الحي الذي تعرض أكثر من غيره من الكائنات لمحن قاسية على مدى تاريخ وجوده على الأرض منذ ظهور الحضارات القديمة وما بعدها حتى العصر الحاضر ، وما يترتب على هذه المحن في إهدار للحقوق والحريات الشخصية .

من خلال المنطلق السابق قمنا ببحث في الإحكام القضائية لبيان موقف المحكمة الدستورية العليا ليس في مصر فحسب وإنما في عدة دول مقارنة لبيان طبيعة الرقابة التى تمارسها حيال هذين الحقين فوجودنا إن هذه الرقابة هى التناسب

استناداً إلى أن القضاء الدستورى ليس مجرد قضاءا تطبيقاً يقوم بإنزال حكم الدستور بشكل آلي أو مجرد على الواقعات المعروضة عليه وإنما يحتم عليه دون أن يحاول التوفيق والموازنة بين الشرعية الدستورية وإعلاء حكم الدستور والمحافظة من جانب أخر على الاستقرار داخل المجتمع وتحقيقه وهو إذا هذا يبتكر عن الحلول التى تحقق الاعتبارين معا وبأخذ بالتأويلات والتفسيرات التى توصله إلى هدفه ولو كان بعضها يخالف ظاهر مايؤدى إليه النص الدستورى .

وهذا الدور الجديد للمحكمة الدستورية العليا يفتح معها الباب لدور انشائى وابداعى كبير يقوم به القضاء الدستورى فالقاضي الدستورى يقوم باستحضار كل مكونات الموضوع والتي تتمثل في النص موضوع الرقابة ونصوص الدستور واى نصوص أخرى متعلقة بالموضوع وأي قواعد تمس ذات الموضوع ثم يقوم بالمراحل الذهنية الآتية أولاً تحليل النص ذاته ومدى ارتباطه بالغرض المقصود تحقيقه من ورائه . ثانياً بحيث مدى توافق النص مع الغرض منه ومدى قدرة النص على تحقيق الهدف الذي صدر من أجله ثالثاً بحث علاقة هذا الهدف والوسيلة إلى تحقيقه بالنصوص الدستورية ومدى توافقها مع الإحكام التى يتضمنها الدستور والضمانات التى اشتمل عليها خاصة إذا كانت تتعلق بحقوق وحريات الإفراد .

وتعد فكرة التناسب التى ننادى بها ونتبناها من الأفكار العامة والمحورية في علم القانون بصفة عامة والقانون الدستورى بصفة خاصة .

وتعقبنا في ثنايا البحث عن كيفية قيام المحكمة الدستورية العليا بعمل هذا التوازن بدءاً من بدايته انتهاء بالوضع الحالي مع بيان المثالب التى تكون قد أعترضتة وهل استعمل الاستعمال اللائق أو تم انتهاكه وإلى أيهما مال وهل استمر ذلك في كل الأوقات أم في أوقات معينة .

وللوصول إلى كل ما سبق ذكره قسمنا بحثنا إلى فصل تمهيدي تناولنا فيه القضاء الدستورى ورقابة التناسب ثم أعقبنا ذلك ببيابين تناولنا في أولهما ماهية رقابة التناسب وكيفية إعمالها وفي ثانيها رقابة التناسب في القضاء المصرى ومجالاتها وانهينا بحثنا بالعديد من النتائج وقمنا بعمل عدة توصيات في هذا الصدد .

والله الموفق والمستعان